من الامل الى الجراءة: تقييم سياسة اوباما الخارجية (*)

للمؤلف زبغنيو بريجنسكي(**)

ترجمة
سميرة ابراهيم عبد الرحمن(***)

يمكن تقييم السياسة الخارجية للرئيس الاميركي باراك اوباما على نحو يعود بالنفع الأعم والأكبر في جزئين: الأول منهما، اهداف الرئيس ونظام صنع القرار؛ والثاني السياسات التي وضعها وسُبل تنفيذها. وعلى الرغم من ان المرء بمقدوره ان يتحدث بشئ من الثقة بخص وص الجزء الاول فان الثاني ما زال عملية تتسم بعدم وضوح الرؤية إذ انها في طور التقدم.

وما يُحسب له ويسقط في ميزان حسناته، ان اوباما يأخذ على عاتقه مسعاً طموحاً حقاً لإعادة تعريف وجهة النظر الاميركية، وإعادة ربط الولايات المتحدة بالسياق التاريخي الناشئ للقرن الحادي والعشرين. وقد انجز ذلك وما انفك، على نحو رائع فعلاً. ففي بحر اقل من عامٍ، اعاد رسم الصياغة المفاهيمية للسياسة الخارجية الاميركية إعادة شاملة فيما يخص قضايا جيوبوليتكية عدة ذات اهمية مركزية:

- ان الاسلام ليس عدواً، وان "الحرب على الارهاب " لا ترسم ملامح دور الولايات المتحدة الحالي في العالم؛
- ستكون الولايات المتحدة وسيطاً نزيهاً وحازماً حين ما يتعلق الامر بتحقيق سلام دائم بين اسرائيل وفلسطين؛
- ينبغي على الولايات المتحدة مواصلة المفاوضات الجدية مع ايران بشأن برنامجها النووي

Zbigniew Brzezinski, Foreign Affairs; January/ February 2010

*** نشر باراك اوباما كتاباً يحمل عنوان "جرأة الأمل؛ أفكار عن استعادة الحلم الاميركي" بخريف عام ٢٠٠٦ يعرض فيه أفكاره حول الكثير من القضايا التي أصبحت لاحقاً محور حملته الانتخابية في عام ٢٠٠٨ . ويدعو إلى نمط جديد من السياسة، كما يتناول عمله بوصفه عضواً في مجلس الشيوخ، وبحثه عن التوازن بين مطالب الخدمة العامة ومتطلبات الحياة العائلية، والتزامه الديني العميق. وفي الكتاب دعوة الى إصلاح حال العملية السياسية المنهارة وإعادة تنظيم آليات عمل الحكومة العاجزة التي افتقدت الصلة إلى درجة الخطر مع المواطنين العاديين، إلا بالعودة إلى المبادىء التي أنتجت الدستور.**

الكتاب في الاصل هو اسهاب في الحديث عن الكثير م ن المواضيع التي ذكرها اوباما في خطبته الرئيسة التي القاها في مؤتمر الحزب الديمقراطي في ٢٠٠٤ بعنوان "جرأة الأمل" والتي كانت سبباً في بروزه بشكل لافت. بعد الخطبة مباشرة اكتسب اوباما شهرة وشعبية مفاجئة ورأى بعض المحللين حينها أنه يمتلك القدرة على دخول السباق الانتخابي الرئاسي الاميركي. (المترجمة)

**** مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي من ١٩٧٧ الى ١٩٨١. مؤلف كتاب "الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الاميركية".**

(***) مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

وموضوعات اخرى؛

- ان حملة قمع التمرد في اجزاء من افغانستان التي تسيطر عليها طالبان ينبغي ان تكون جزءاً من فعل سياسي أكبر بدلاً من ان تكون فعلاً عسكرياً مهيمناً؛
- ينبغي على الولايات المتحدة ان تحترم ثقافة اميركا اللاتينية وحساسياتها التاريخية وان توسع اتصالاتها مع كوبا؛
- ينبغي على الولايات المتحدة تفعيل التزامها في تقليص ترسانتها النووية تقليصاً مهماً وتبني هدفاً نهائياً في عالمٍ خالٍ من الاسلحة النووية؛
- نظراً للمشاكل العالمية، لا ينبغي ان تُعامل الصين بصفة شريك اقتصادي فحسب بل وكشريكٍ جيوبوليتكي ايضاً؛
- ان تحسين العلاقات الاميركية . الروسية يصب في المصلحة الواضحة لكلا الطرفين . مع ذلك، ينبغي ان يتم ذلك بطريقة تقبل بالحقائق الجيوبوليتيكية لحقبة ما بعد الحرب الباردة بدلاً من السعي وراء اغفالها؛
- ينبغي ان يُعطى معنى اعمق لشراكة حقيقية عبر الاطلسي لاسيما من اجل رأب التصدعات التي نجمت عن الخلافات المدمرة الحاصلة في السنوات القليلة الماضية.

من اجل كل ذلك، استحق اوباما جائزة نوبل للسلام *. فقد اظهر احساساً حقيقياً بالتوجه الاستراتيجي وإدراكاً قوياً لما عليه العالم اليوم، وفهماً لما ينبغي على الولايات المتحدة فعله . وسواء كانت هذه القناعات ثمرة تار يخه الشخصي او دراساته او فهمه البديهي للتاريخ، فانها تمثل نظرة عالمية مترابطة إستراتيجياً وتاريخياً . علاوة على ذلك، فان الرئيس الجديد ** يعالج ايضاً المشاكل الاجتماعية والبيئية البارزة التي تجابه الانسانية والتي لم تكن الولايات المتحدة مكترثة لها على مدى طويل. بيد ان هذا التقييم يركز على استجابته لمعظم التحديات الجيوبوليتكية العاجلة.

التحديات المطروحة امام قيادة البيت الابيض

*** فاز باراك اوباما (٤٨ عاماً) اول رئيس اميركي اسود بجائزة نوبل للسلام وهي من ارفع الجوائز في العالم بعد اقل من تسعة اشهر على دخوله البيت الابيض. واوباما هو ثالث مسؤول ديموقراطي اميركي كبير يفوز بجائزة نوبل للسلام في غضون اعوام قليلة بعد جيمي كارتر (٢٠٠٢) وآل غور (٢٠٠٧). وهو ايضا ثالث رئيس اميركي يفوز بهذه الجائزة في اثناء ممارسته مهام منصبه بعد ثيودور روزفلت (١٩٠٦) وودرو ويلسون (١٩١٩).(المترجمة)**

**** يقصد الرئيس اوباما الذي تولى الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.(المترجمة)**

يحدد المنظور الشامل لاوباما ملامح تشكيل فريقه المتخصص في صنع السياسة الخارجية الذي يتخذ من البيت الابيض مركزاً. فالرئيس يعول على الخبرة الواسعة لنائب الرئيس جو بايدن في الشؤون الخارجية لاستكشاف الافكار والاهتمام بوضع الاستراتيجيات العامة . ويقوم مستشار الامن القومي جميس جونز بتنسيق ترجمة الرؤية الاستراتيجية للرئيس الى سياسة في وقتٍ عليه ان يدير ايضاً اضخم مجلس امن قومي في التاريخ * إذ يبلغ طاقمه الذي يزيد على مئتي شخص اربعة اضعاف طاقم مجلس الامن القومي ايام ريتشارد نيكسون وجيمي كارتر وجورج دبليو بوش وعشرة اضعافه ايام الرئيس جون كنيدي. كما يتزايد تأثير وزير الدفاع روبرت غيتس في استراتيجية الامن القومي زيادة ثابتة . إذ ان المهمة الحالية للوزير غيتس هي الإنهاء الناجح لحربين . الا ان تأثيره ملموس ايضاً في قضايا تخص ايران وروسيا. اما وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي تنال اهتمام الرئيس وثقته فانها ايضاً مساهم رئيس في قرارات السياسة الخارجية وهي الدبلوماسي الارفع للبلد. إذ يتركز اهتمامها، على نحو متزايد، على القضايا العالمية العاجلة للقرن الجديد بدلاً عن القضايا الجيوبوليتيكية للماضي القريب.

اخيراً، يسهم المستشاران السياسيان للرئيس اوباما واللذان يحظيان بثقته وهما ديفيد اكسيلرود وراهام عمانويل في عملية صنع القرار فهما يراقبان عن كثب العلاقة الحساسة بين السياسة الخارجية والسياسة المحلية . (فقد حضر كلاهما، على سبيل المثال، اللقاء الحاسم للرئيس اوباما في ايلول/سبتمبر (٢٠٠٩) مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو.) وفي حالات معينة، تتطلب نقاشات السياسة ايضاً وجود مفاوضين خبيرين الا وهما جورج ميتشيل الذي ادار مفاوضات السلام في الشرق الاوسط وريتشارد هولبروك الذي ينسق الجهود الاقليمية لمواجهة التحديات في

*** مع بداية انشاء مجلس الامن القومي عام ١٩٤٧ ضمت عضويته الرئيس الأميركي (وهو في عين الوقت رئيس المجلس) ووزراء الخارجية والدفاع والجيش والأسطول والطيران الحربي. وتغيّرت عضوية ودور وأسلوب إدارة المجلس عبر العهود الماضية. إذ تكون المجلس في عهد الرئيس بوش من الرئيس الأميركي، ونائب الرئيس، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية، ومستشار الأمن القومي، ورئيس هيئة قيادة الأركان المشتركة، ورئيس أجهزة الاستخبارات، ورئيس ديوان الرئاسة، ومساعد الرئيس للسياسة الاقتصادية.**

وقد أصدر الرئيس أوباما توجيهاته بإجراء تغيير شامل، في تركيبة مجلس الأمن القومي، وزيادة صلاحياته في رسم استراتيجية البلاد، ليستوعب مجالا واسعا من القضايا الدولية والداخلية . وضمن عملية التغيير الجارية، يتم ضم مستشارين في شؤون الاقتصاد العالمي، والأم ن الداخلي، ومكافحة الارهاب، وفي العلوم، والتكنولوجيا، كأعضاء منتظمين، لكن فقط عندما تكون الموضوعات محل تخصصهم على أجندة الاجتماع وكذلك يتم إنشاء لجان سياسية، مهمتها التحصين، والتنسيق، واستعراض القضايا المطروحة، والنظر فيها، وبحيث يتم من خلالها، تجهيز خيارات محددة لتكون في متناول الرئيس، عندما يكون مشغولا باتخاذ قرارات في قضية ما. (المترجمة)

افغانستان وباكستان. في الواقع، هما امتداد للعملية التي يديرها الرئيس والتي مركزها مجلس الامن القومي.

في هذا الفريق، يكون اوباما نفسه المصدر الرئيس للتوجيه الاستراتيجي الا انه، وعلى نحو متعذر اجتنابه، ليس بمقدوره ان يكرس كل وقته لهذا الدور . وهذه نقطة ضعفٌ، لأن المبادر بالافكار (الخبير المفاهيميّ) التي تصوغ سياسة خارجية أي دولة عظمى يحتاج ان يكون مشتركاً مشاركة فاعلة في الاشراف على وضع القرارات الاستراتيج ية المترابطة منطقياً، وفي الاشراف على تنفيذها؛ وفي إجراء تعديلات في الوقت المناسب. مع ذلك، لم يكن لاوباما خيارٌ الا في قضاء عامه الاول من ولايته مهتماً بشؤون السياسية الداخلية.

وبالنتيجة، فان عملية إعادة تعريفه للسياسة الخارجية الاميركية الكبيرة تكون عرضة للاضعاف وتأخير عملية وضعها حيز التنفيذ على يد مسؤولين رفيعي المستوى لديهم نزعة بيروقراطية لتفضيل الحذر على العمل، والمألوف على المُبتكر، بل ان بعضهم قد لا يتعاطف مع اولويات الرئيس المتعلقة بالشرق الاوسط وايران . ومما لا بد من قوله ان المسؤولين الذين لا يتعاطفون مع السياسات المتبنى قلما يقدمون كمنفذين صالحين . علاوةً على ذلك، يميل مستشارو الرئيس للسياسة المحلية الى ان يكونوا أكثر حساسية إزاء ضغوطٍ من جماعات المصالح الداخلية . يعزز هذا، في الغالب، معارضة التخطيط لمواصلة حازمة لتنفيذ مبادرات الرئيس الجرئية اذا م ا ارادوا مواجهة، على نحو مفاجئ، رفض واذعان خارجي تدعمه جماعات ضغط داخلية مؤثرة . والمثال على ذلك، رفض نتنياهو طلب اوباما الشعبي المتمثل في ان توقف اسرائيل بناء المستوطنات في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية.

وما زال من المبكر إجراء تقييم نهائي وحازم لعزم الرئيس على مواصلة اولوياته، مادامت معظم القضايا الكبيرة التي عكف اوباما على حلها شخصياً تضم مشاكل طويلة الامد تستلزم إدارة على المدى الطويل. الا انه ثمة ثلاث قضايا عاجلة تطرح فعلاً، حتى على الامد القصير، اختباراً عاجلاً وعسيراً لقدرته وعزمه على إجراء تغيير ف ي السياسة الاميركية : الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، والطموح النووي لايران، والتحدي الافغاني الباكستاني. ويصدف ان يكون كل واحد منها قضية حساسة داخل الامة الاميركية.

المشكلة الاسرائيلية . الفلسطينية

من نافل القول ان التحدي العاجل الاول المطروح امام الرئيس اوباما هو عملية السلام في الشرق الاوسط. فقد صرح أوباما مبكراً بأنه سيأخذ زمام المبادرة بشأن هذه القضية وسيكون هدفه

تحقيق تسوية في الامد القريب نسبياً . وهو موقفٌ مسوغ تاريخياً ويتماشى مع المصلحة القومية للولايات المتحدة الاميركية . فالعجز في التوصل الى حلٍ لل صراع الاسيرائيلي . الفلسطيني والذي استمرلأمد طويل جداً، كانت له عواقب وخيمة على الفلسطينيين والمنطقة ككل والولايات المتحدة وسيلحق الأذى بإسرائيل في نهاية المطاف . ولعل ليس من التقليد قول هذا، الا انه من الصحيح على نحو ظاهر، سواء استحق ذلك ام لا، ما مفاده ا ن الكثير من العداء الحالي اتجاه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والعالم الاسلامي ككل قد تولد جراء إراقة الدماء والمعاناة التي نجمت عن هذا الصراع المُطول. والمسوغات التي قدمها اسامة بن لادن لتسويغ احداث الحادي عشر من ايلول /سبتمبر تُذكر بان الولايات المتحدة نفسها ضحية، هي الاخرى، للمعضلة الاسرائيلية . الفلسطينية.

الان، وبعد مرور أكثر من اربعين عاماً على الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وثلاثين عاماً على مفاوضات السلام *، فان من الواضح تماماً انه لو تُرك الامر للفلسطينيين والاسرائيليين فلن يكون بمقدورهم حل ا لصراع بالاعتماد على انفسهم . وثمة اسباب عدة لهذا، فالنقطة الجوهرية هي ان الفلسطينيين منقسمون جداً وضعفاء جداً لاتخاذ قرارات حاسمة لدفع عملية السلام قُدماً. وان الاسرائيليين منقسمون جداً واقوياء جداً للقيام بالامر نفسه **. وبالنتيجة، فان مبادرة خارجية تحدد المعايير الاساسية لتسوية نهائية تكون مطلوبة لانطلاق مفاوضات جدية بين الطرفين . وغني عن القول انه لا يمكن ان يحقق ذلك الا الولايات المتحدة.

الا ان الحافز الخارجي الضروري لم يأتِ بنمط يتناغم مع المصالح الأميركية وإمكاناتها . وبإثارة الادارة الاميركية لموضوع المستوطنات في ربيع عام ٢٠٠٩ ، والذي تراجعت عنه بعد ذلك حينما رفضته الحكومة الإسرائيلية، فانها تكون قد قوّت ساعد العناصر المتشددة في إسرائيل وأضعفت العناصر الأكثر اعتدالاً على الطرف الفلسطيني . ومن ثّم، تبددّت الفرصة التي قدمها الاجتماع السنوي للجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول /سبتمبر ٢٠٠٩ لتعريف الولايات المتحدة وبالإجماع العالمي الساحق، بالمعايير الأساسية لأية اتفاقية سلام . وبدلاً من ان يغتنم اوباما الفرصة، راح يكتفي بمجرد حثه الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض بنياتٍ حسنة.

*** بدأت مفاوضات السلام بمؤتمر مدريد الذي انعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، وتم التحضير له بعيد حرب الخليج الثانية، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سورية، ولبنان، والأردن و منظمة التحرير الفلسطينية . واتفاقية أو معاهدة أوسلو التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن /الولايات المتحدة الاميركية في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣. (المترجمة)**

**** أي اتخاذ قرارات حاسمة لدفع عملية السلام قُدماً. (المترجمة)**

مع ذلك، يمكن ان يعمل ا لإجماع العالمي القائم بوصفه نقطة انطلاق لمفاوضات جادة حول اربع نقاط أساسية . اولاً، عدم منح اللاجئي ن الفلسطينيين حق العودة الى ما يسمى الان بإسرائيل، إذ لا يمكن ان يُتوقع من إسرائيل ان تنتحر في سبيل السلام . ينبغي إعادة توطين اللاجئين داخل الدولة الفلسطينية مع تقديم تعويضات، وربما التعبير بشكل ما عن الندم لما أصاب الفلسطينيين من معاناة . وهو امرٌ من العسير على الحركة الوطنية الفلسطينية * قبوله دون سؤالٍ اعتراض عليه الا انه ليس ثمة بديل اخر.

ثانياً، ينبغي ان يتم المشاركة بالقدس مشاركة جوهرية . ومن نافل القول ا ن العاصمة الإسرائيلية تكون في القدس الغربية الا ان القدس الشرقية يمكن ان تكون عاصمة الدولة الفلسطينية مع المشاركة بالبلدة القديمة في ظل بعض الترتيبات الدولية . وفي حال لا يكون أي اتفاق حقيقي بشأن القدس جزءاً من التسوية، سيستمر الاستياء في الضفة الغربية، وس يرفض الفلسطينيون عملية السلام. وعلى الرغم من عسرة قبول مثل هذا الاتفاق عند الإسرائيليين ولكن دونه ليس ثمة اتفاق للسلام.

ثالثاً، يجب ان تقوم أي تسوية على خطوط عام ١٩٦٧ مع مقايضة بالأراضي بطريقة تسمح للمستوطنات الكبرى ان تندمج في إسرائيل دون مزيدٍ من التقليص لأراضي الدولة الفلسطينية. يعني هذا تعويض الأراضي للفلسطينيين في الأجزاء الشمالية والجنوبية لإسرائيل التي تحاذي الضفة الغربية. ومن المهم الا يغيب عن البال انه على الرغم من ان السكان الفلسطينيين والإسرائيليين متساوون تقريباً في العدد **، فانه بموجب خطوط عا م ١٩٦٧ تبلغ الأراضي الفلسطينية ٢٢% فحسب من الانتداب البريطاني القديم في حين تبلغ الأراضي الإسرائيلية حوالي ٧٨%.

رابعاً، يتحتم على الولايات المتحدة او الناتو القيام بالالتزام بوضع قوات على طول نهر الاردن. قد تعزز مثل هذه الخطوة امن اسرائيل في العمق الاست راتيجي. كما تقلل من مخاوف اسرائيل بان فلسطين مستقلة يمكن ان تكون يوماً ما نقطة انطلاق لهجومٍ عربي كبير على اسرائيل.

*** يقصد منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها . وينضوي تحت لواء المنظمة فصائل منها ماهو رئيس وهناك فصائل صغيرة لايتعدى وجودها سوى بعض المظاهرات او الفعاليات الوطنية والرسمية داخل الارض المحتلة . وتجدر الاشارة ان حركة المقاومة الاسلامية (حماس) و حركة الجهاد الإسلامي ليستا من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. (المترجمة)**

**** تشير البيانات إلى أن إجمالي عدد الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية بلغ نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٥.١ مليون نسمة مقابل نحو ٥.٦ مليون يهودي. ووفقا للاحصاءات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٦ فان عدد الفلسطينيين والاسرائيليين يكون متساوياً في عام ٢٠١٠. (المترجمة)**

ولو ان الرئيس اوباما كان قد تبنى برنامج العمل من اجل السلام المفضل دولياً المطروح بين ايدينا حينما خاطب الامم المتحدة في ايلول /سبتمبر ٢٠٠٩ لكان قد مارس تأثيراً هائلاً على الاسرائيليين والفلسطينيين ونال تأييداً عالمياً . وكان الإخفاق في المصادقة على هذه الخطة فرصة ضائعة لا سيما منذ ان بدأ حل الدولتين يفقد شيئاً من مصداقيته بوصفه صيغة قابلة للحياة في سبيل تحقيق المصالحة بين الاسرائيليين والفلسطي نيين، وداخل المنطقة . فضلاً عن ذلك، ثمة مؤشرات تقول بان الولايات المتحدة تخسر الآن النية الحسنة وثقة االعرب المتجددة التي فاز بها اوباما من خلال خطابه في القاهرة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

ستكون الاشهر القليلة القادمة حساسة وسيأخذ الوقت للقيام بفعل حاسم بالنفاد . وربما كعزاء للفلسطينيين (وبالرغم من بعض المعارضة داخل البيت الابيض) او ربما كإعادة تأكيد لعزمه مواصلة الضغط على الطرفين للتركيز على القضايا الرئيسة في خطابه في الامم المتحدة، دعا اوباما الى بدء مفاضات الحل النهائي فوراً. وتضمن الخطاب جدول اعمال يتكون من اربع فقرات مشابهه لما ذُكر انفاً . كما اوضح بان الهدف النهائي للمحادثات ينبغي ان يكون "إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على اراضٍ غير مجزأة تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧". ونأمل ان ينتهز الرئيس الفرصة التي يوفرها احتفال اوسلو الذي يكرم فيه بجائزة نوبل للسلام (والذي لم تجرِ وقائع الاحتفال به حتى وقت كتابة المقال *) ليعطي مزيداً من الدعم لمبادرته في تحقيق السلام في الشرق الاوسط . بيد ان فريق اوباما لم يُظهر المهارة التكتيكية ولا الحزم الاستراتيجي المطلوب لتحريك عملية السلام قُدماً.

التحدي الايراني

لعل التحدي العاجل الاخر، مع ارجحية خطورته وما يحمله من مخاطرات جمة هو مواجهة اوباما لايران . يشمل هذا التحدي التعامل مع البرنامج النووي الايراني، ودور ايران في المنطقة. وقد عقد اوباما العزم على سلوك طريق المفاوضات الجدية مع ايران رغم المعارضة الداخلية (وبعض المعارضة الخارجية) بل وحتى المعارضة داخل الصف الثاني لفريقه . وقد قلل اوباما اساساً من الخيار العسكري الاميركي على الرغم من انه ما يزال شكلياً القول بان "الخيارات جميعها تبقى مطروحة على الطاولة ". الا ان توقعات مفاوضات ناجحة ما تزال غير مضمونة تماماً.

* جرى الاحتفال به في اليوم العالمي لحقوق الانسان الموافق ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩. (المترجمة)

وثمة مسألتان أساسيتان تعقدان الموقف. الاول، هل يرغب الايرانيون بالتفاوض .. او حتى انهم قادرون على القيام به.. جدياً؟ ينبغي على الولايات ان تكون واقعية حينما تناقش هذا الجانب، ما دام لا يمكن إرجاع عقارب الساعة الى الوراء : إذ لدى الايرانيين القدرة على تخصيب ا ليورانيوم بل وانهم لن يتخلوا عن هذا الامر. ولكن ما زال ممكناً السيطرة على الوضع بمزيدٍ من نظام مراقبة مثبت على منشآتها النووية لبلورة تسوية معقولة منطقياً وتحول دون التسلح. وحتى لو راحت الولايات المتحدة وشركاؤها يتفهمون المفاوضات بعقلية بناءة فلربما يخرق ا لايرانيون انفسهم مركب أية توقعات جدية من اجل الحصول على نتيجة ايجابية. وفي مستهل عملية التفاوض عملت ايران على تقويض مصداقيتها من خلال الطريقة المُعقَّدة التي عسرت فيها سُبل التوصل الى تفاهم مبشر بالخير بشأن تسوية ايرانية . روسية . فرنسية متعلقة بتخصيبها لليورانيوم.

ثانياً، هل ان واشنطن راغبة بالا شتراك في المفاوضات بشيءٍ من الصبر وبدرجة من الحساسية إزاء عقلية الطرف الآخر؟ لعل الامر لن يفضي الى مفاوضات جدية اذا ما راحت الولايات المتحدة تواصل وصم ايران جهاراً بصفة دولة ارهابية أو دولة لا يمكن الوثوق بها او دول ة تكون العقوبات او حتى الخيار العسكري جاهزاً ضدها. يعود هذا التصرف ببساطة على المتشددين في ايران بالنفع. ويسهل دعوتهم للقومية الايرانية، ويضيق هوة الانقسام الذي ظهر مؤخراً في ايران بين اولئك الذي يرغبون بنظام يكون أكثر ليبرالية وبين اولئك الذين يسعون لأبدي ة ديكتاتورية متعصبة.

يجب الا تخفى هذه النقاط عن البال حينما يصبح تطبيق عقوبات اضافية ضرورياً . كما ينبغي اخذ الحيطة والحذر للتأكد من ان العقوبات تكون ذكية سياسياً وتعزل النظام بدلاً من ان توحد الايرانيين جميعهم. إذ يجب ان يؤذي تطبيق العقوبات مَن هم في السلطة وليس الطبقة الوسطى من الايرانيين. كما قد يفعل الحظر على النفط الابيض. ان النتيجة غير المقصودة المُتأتية جراء فرض عقوبات تعّطل وتشل بطريقة لا تُميز بين مَن هم في السلطة والشعب، من الارجح، ان تُعطي الايرانيين انطباعاً مفاده ان الهدف الحقيقي للولايات المتح دة هو الحيلولة دون حصول بلدهم حتى على برنامج نووي سلمي ... ومن ثّم يقدح هذا الامر شرارة القومية والتعصب.

فضلاً عن ذلك، من المرجح ان تُعّقد تقييدات دولية عملية تبني عقوبات تمييزية على الصعيد السياسي*. فالصين، اذا ما اخذنا في الحسبان، اعتمادها على نفط الشرق الاوسط (ولا سيما

* يقصد فرض عقوبات ذكية تُعاقب مَن هم في السلطة ولا تعاقب الشعب الايراني وطبقته الوسطى كما أشار الكاتب سابقاً. (المترجمة)

الايراني منه)، تخشى نتائج ازمة يجري تصعيدها . اما الموقف الروسي فهو غامض مادامت هي المزود بالطاقة الرئيس لاوروبا ولا تتخلى عن الإفادة مالياً من ازمة مُطولة في الخليج (العربي) تحول دون دخول النفط الايراني الى السوق الاوربية . في الواقع، ومن وجهة النظر الجيوبوليتكية لروسيا فان أي صعودٍ حادٍ في سعر النفط نتيجة نزاع يقع في الخليج (العربي) قد يكون مضراً اقتصادياً بالولايات المتحدة والصين . وهما بلدان تمتعض روسيا بل وحتى تخشى من تفوقها العالمي .. ويجعل اوروبا أكثر اعتماداً على الطاقة الروسية.

ومن خلال هذه العملية المُعقدة، ستظهر الحاجة الى قيادة رئاسية حازمة لا سيما بوجود اصوات مؤثرة في الولايات المتحدة، في داخل الادارة وخارجها لصالح عملية التفاوض، الامر الذي يقلل من امكانية التوصل الى تسوية معقولة حول هذه المسألة . فقبل الانضمام الى الادارة، بدى ا ن بعض المسؤولين من قيادات الصف الثاني الكبار فضلوا مجموعة من السياسات صُممت لفرض مواجهة مبكرة مع ايران بل وحتى تبنوا إجراء مشاورات عسكرية مشتركة مع اسرائيل تتعلق باستخدام القوة. وجاءت الطريقة المُثيرة التي كشفت فيها الادارة النقاب في اواخر ايلول /سبتمبر ٢٠٠٩ عن انها كانت على دراية على مدار اشهر بالمنشأة النووية الايرانية السرية قرب قم لتعلن عن وجود خلافات داخلية حول التكتيكات التي يجب ان تُتخذ بهذا الصدد.

أخيراً، ثمة مسألة استراتيجية أوسع تكون على المحك : هل ينبغي ان يكون هدف الولايات المتحدة تحويل ايران الى قوة مستقرة في الشرق الاوسط ؟ ولطرح المسألة بحدة اكبر وببساطة نقول هل ينبغي ان تصوغ الولايات المتحدة سياساتها باتجاه تشجيع ايران لتمسي اخيراً شريكاً للولايات المتحدة مرة اخرى .. بل وحتى لاسرائيل كما كانت لثلاثة عقود؟ لا ريب في انه كلما كانت الاجندة اوسع .. أجندة تتناول قضايا الامن الاقليمي والتعاون الاقتصادي وهلم جرا .. كبُرت امكانية ايجاد تسوية مقبولة . أو هل ينبغي معاملة ايران كما لو قُدر لها ان تبقى دولة عدوانية وقوة تثير عدم الاستقرار في منطقةٍ سريعة التأثر اساساً ؟

وحتى وقت كتابة المقال، من الواضح ان أي نتيجة مقبولة تخرج بها المفاوضات ما تزال محل شك . وعلى افتراض عدم اجهاض المفاوضات فانه في بداية عام ٢٠١٠ ربما يكون من الممكن اصدار حكم مدروس يتعلق فيما اذا تستحق المفاوضات السير بها قُدماً ام انه لا مجال للتوصل الى تسوية متبادلة . عند هذه النقطة، ربما تجي ء العقوبات الذكية سياسياً في وقتها المناسب. وهكذا اظهر اوباما انه مدرك لحاجة الجمع بين الحزم الاستراتيجي والمرونة التكتيكية . فهو يستكشف بصبر اذا ما يمكن للدبلوماسية ان تفضي الى تسوية للخلافات . وتفادي التعهد بأي

التزام صريح لموعد زمني نهائي ودقيق (على العكس من موقف فرنسا في تفضيلها لموعد كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٩) موعداً نهائياً للتوصل الى اتفاق في تهديدات واضحة بالقوة العسكرية ضد ايران.

وعلى اولئك الذين تبنوا موقفاً أكثر صرامة اتجاه ايران ان يتذكروا ان الولايات المتحدة قد تتحمل الوطأة العظمى من النتائج المؤلمة في اعقاب أي هجومٍ على ايران، سواء شنت ذلك الهجوم الولايات المتحدة او اسرائيل. فمن المرجح ان تستهدف ايران القوات الاميركية في افغانستان والعراق، وان تُثير عدم الاستقرار في كلا البلدين . ومن ثَّم، يمكن ان يصبح مضيق هرمز منطقة حربٍ ملتهبة وربما يدفع الاميركا ن مرة اخرى ثمناً باهضاً للحصول على الغاز عبر هذا المضيق . لا بد من القول ان ايران قضية يتحتم على اوباما بشأنها ان يعتمد على نفسه في ان يقود لا ان يُقاد . وحتى يومنا هذا، قام اوباما بالامر على هذا المنوال.

المستنقع الافغاني . الباكستاني

يطرح المأزق الافغاني _ الباكستاني قضية السياسة الخارجية العاجلة الثالثة والحساسة سياسياً. فقد راح اوباما يسير باتجاه التخلي عن بعض أكثر الاهداف طموحة بل حتى الايديولوجية منها التي استدعت تدخل الولايات المتحدة في افغانستان ... على سبيل المثال، بناء ديمقراطية حديثة هنالك. الا ان على الولايات المتحدة ان تكون حذرة جداً خشية ان ينظر الافغان والباكستانيون لتدخلها في افغانستان وباكستان، الذي ما يزال له بعداً عسكرياً على نحو اولي وأكثر جلاءً للعيان، على انه حالة اخرى من حالات الاستعمار الغربي وتتطلب منهم رد فعل عسكري على نحو متزايد.

وذكر مؤخراً بعض القادة الاميركان بان الولايات المتحدة لا تربح الحرب عسكرياً . وان تقييماً يقترح، على نحو متشائم، بان الصراع مع طالبان بات مشابهاً لمواجهة الاتحاد السوفيتي (السابق) المُبكرة مع المقاومة الافغانية . عليه، باتت إعادة تقييم استراتيجي شامل تكون مُ لحة. وان المقترح الذي قدمته فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة في ايلول /سبتمبر (٢٠٠٩) لعقد مؤتمر دولي حول الموضوع كان مفيداً وجاء في الوقت المناسب. وكان من الحكمة بمكان ان ترحب به الولايات المتحدة الاميركية . ومن اجل ان تكون أي استراتيجية جديدة فاعلة فان عليها ان تركز على عنصرين اساسيين . الاول، ينبغي على الحكومة الافغانية والناتو السعي وراء الاشتراك وا لاهتمام على الصعيد المحلي في عملية محددة من تسوية الخلافات والحوار مع عناصر من طالبان الراغبة منهم بالاستجابة . فطالبان ليست حركة ثورية أو ارهابية عالمية، على الرغم من انها تحالف واسع يحمل تصوراً ورؤية من العصور الوسطى لما ينبغي ان تكون عليه افغانستان الا ا نها لا تهدد

الغرب مباشرةً. فضلاً عن ذلك، ما تزال طالبان ظاهرة اقلية يمكن دحرها ببعض الافغان فحسب (اذا ما قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو المساعدة الاقتصادية والعسكرية) وهي حقيقة تتطلب استراتيجية سياسية أكثر منها عسكرية.

علاوة على ذلك *، تحتاج الولايات المتحدة الى تطوير سياسة للحصول على الدعم من باكستان لا في رفضه ان يمنح طالبان ملاذاً لها في باكستان فحسب بل وفي الضغط على طالبان افغانستان من اجل تسوية الخلافات . واذا ما وضعنا في الحسبان ان العديد من الباكستانيين ربما يفضلون افغانستان مُسيطر عليها من قبل طالبان على افغانستان علمانية تميل نحو الهند، المنافس القديم لباكستان، فان الولايات المتحدة تحتاج الى تهدئة مخاوف باكستان بغية الحصول على تعاونها الكامل في الحملة ضد عناصر طالبان التي لاتقبل المصالحة. في هذا الخصوص يمكن ان يكون دعم الصين مفيداً لاسيما مالم نغفل نصيبها الجيوبوليتيكي في الاستقرار الاقليمي وروابطها الوطيدة على الصعيد التقليدي مع اسلام آباد.

ومن المرجح انه قبل ان يصل هذا التقييم الى محلات اكشاك الصحف، فان اوباما سيكون قد اعلن عن استراتيجية شاملة على نحو أكبر للحصول على نتيجة مقبولة سياسياً للصراع الجاري .. استراتيجية يكون حلفاء الولايات المتحدة على استعداد لتقديم الدعم من خلالها . عليه، كان منهجه متأنياً . فقد كان حذراً في تقييم الابعاد العسكرية والسياسية للتحدي، وفي ان يضع في خلده وجهات نظر حلفاء الولايات المتحدة. ولا شئ أسوء على حلف الناتو من ان يترك احد طرفي الحلف (اوروبا الغربية) الطرف الاخر منه (الا وهي الولايات المتحدة) في افغانستان وحيداً . هذا الصَدْع بشأن حملة الحلف الاولى القائمة بالاساس على المادة الخامسة من ميثاق الحلف، فقرة الدفاع الجماعي، ربما يعني نهاية الحلف.

وسنحدد الكيفية التي سيتناول فيها اوباما هذه القضايا الثلاث العاجلة والمتداخلة مع بعضها البعض .. عملية السلام الاسرائيلية . الفلسطينية، والمأزق الايراني، والنزاع الافغاني . الباكستاني .. دور الولايات المتحدة العالمي على المدى المنظور . ولعل تداعيات إخفاق عملية السلام في الشرق الاوسط، وتصادماً عسكرياً مع ايران، وتكثيف التدخل العسكري في افغانستان وباكستان تحدث جميعها في الوقت نفسه قد تُلزم الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة بنزاع

*** اعتقد ان هذا هو العنصر الثاني، إذ ذكر الكاتب انه ثمة عنصران اساسيان بغية ان تكون أي استراتيجية جديدة تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو فاعلة في التعامل مع طالبان. (المترجمة)**

تخوض اواره وحيدة، ومدمرٌ لذاتها في منطقة كبيرة وخطرة . صفوة القول ان هذا قد يُؤشر ن هاية التفوق العالمي الحالي للولايات المتحدة.

العلاقات الاستراتيجية الرئيسة

علاوة على تفاعل الرئيس اوباما مع هذه التحديات الفورية فانه اشار الى نيته في تحسين ثلاث علاقات جيوبوليتيكية رئيسة للولايات المتحدة: مع روسيا، والصين، واوروبا . يتضمن كل منها مأزقاً طويل الآمد تطرحه امام الولايات المتحدة،ولكنها لا تتطلب إدارة ازمة في الوقت الحالي . وان كل واحدة منها لها خصوصياتها . فروسيا قوة امبريالية سابقة تحمل طموحات جرى بعض التعديلات عليها بيد انها تعاني تدنياً في رأسمالها الاجتماعي . والصين قوة عالمية صاعدة تسعى لتحديث نفسها بخطىٍ مذهلة ولكنها تقلل عن قصد وعمد من طموحاتها . واوروبا قوة اقتصادية عالمية محرومة من أي نفوذ عسكري او إرادة سياسية . وقد أشار اوباما بحق الى حاجة الولايات المتحدة الى تعاون أوثق مع كل واحدة من هذه القوى.

وعليه، قررت الادارة إعادة صياغة علاقة الولايات المتحدة مع روسيا . بيد ان هذا الشعار مازال مُربكاً ويكتنفه عدم الوضوح ذلك ان تفكير واشنطن الدّال على رغبتها في وجود مصالح مشتركة مع موسكو بشأن قضايا مثل ايران يكون مسوغاً تماماً . مع ذلك، يتحتم على الولايات المتحدة التفكير استراتيجياً بشأن علاقة طو يلة الآمد مع روسيا ومواصلة سياسة ذات مسارين : إذ عليها ان تتعاون مع روسيا وحينما تفعل ذلك فان الامر يعود بالنفع على الطرفين . ولكن بطريقة تكون فيها متوافقة مع الحقائق التاريخية . لقد ولى عصر الامبراطوريات المغلقة و من اجل مستقبلها، ستقبل روسيا ذلك في نهاية المطاف.

وان السعي وراء توسيع التعاون مع روسيا لا يعني التغاضي عن ان تُخضع روسيا جورجيا (التي يمر عبرها خط انابيب باكو . تبليسي . جيهان الحيوي الذي يمنح اوروبا الوصول الى طاقة اسيا الوسطى) او ان تغض الولايات المتحدة بصرها عن تخويف روسيا لاوكرانيا (القلب الصناعي والزراعي للاتحاد السوفيتي السابق). كلُ واحدٍ من هذين التحركين تقوم بهما الولايات المتحدة قد يعني خطوة كبيرة جداً الى الوراء . إذ يعزز كل منهما الحنين الامبريالي لروسيا والمخاوف الامنية لدى دول وسط اوروبا، ما لم نذكر احتمالية نشوب نزاعات مسلحة . من نافل القول ان إدارة اوباما كانت مترددة تماماً في تقديم اسلحة دفاعية صرفة لجورجيا (على الضد من قيام روسيا تزويد فنزويلا باسلحة هجومية). كما لم تكن الادارة الاميركية فاعلة، على نحو كافٍ، في تشجيع الاتحاد الاوروبي في ان يكون أكثر استجابة لاوكرانيا بشأن مطامحها الا وروبية. ولحسن الحظ، فان نائب

الرئيس الاميركي جو بايدن في زيارته خريف عام ٢٠٠٩ الى بولندة ورومانية وجمهورية التشيك أعاد تأكيد مصلحة الولايات المتحدة طويلة الآمد في تعددية سياسية داخل الفضاء السوفيتي السابق، وفي إقامة علاقة تعاون مع روسيا ما بعد الامبريالية حقاً. لا جدل في قول وجوب الا يغيب عن البال دوماً ان بقاء الأول يجعل من الاخير أكثر ارجحية.

لا بد من القول ان مسعاً طويل الآمد لإشراك الصين في اقتراب أكبر من المشاكل العالمية يكون مطلوباً ايضاً. فالصين، كما قد اعلنت " تنهض سلمياً "، وعلى العكس من روسيا فـانها واثقة بنفسها بصبرٍ ولكن على المرء ان يجادل ايضاً بان الصين تنهض الان بأنانيةٍ نوعاً ما وتحتاج الى ان تُجر أكثر الى تعاون بناء بشأن القرارات الاقتصادية والمالية والبيئية العالمية . كما ان لها تأثيراً سياسياً متنامياً على القضايا الجيوبوليتيكية التي تمس مصالح الولايات المتحدة الجوهرية : كوريا الشمالية وايران وافغانستان وباكستان بل وحتى الصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

عليه، جاء قرار اوباما تطوير علاقة اميركية . صينية ثنائية رفيعة المستوى في وقته المناسب. ان البحث فيما يسمى بمجموعة اثنين *G-2 جيوبوليتكية واقعيةٍ على مستوى لقاءات القمة والتي تتم على المستوى الرئاسي (لا تقاطعها مقترحات لمجموعة اثنين G-2 اقتصادية) والتي القت الضوء عليها زيارة الرئيس اوباما للصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، يساعد الآن على تطوير حوار استراتيجي مهم اهمية متزايدة. ويقر قائدا الصين وا لولايات المتحدة بان البلدين لديهما اسهاماً كبيراً في نظام عالمي يعمل بفاعلية أكبر . ويبدو انهما يثمنان الإمكانية التاريخية والمصالح القومية المعنية المُتضّمنة في قَلْب هذه العلاقة الثنائية.

وعلى نحو يحمل مفارقة، يبدو انه ثمة آمال اقل على المدى المنظور لتعز يز علاقة الولايات المتحدة المهمة استراتيجياً مع الشريك السياسي والاقتصادي والعسكري الاقرب لواشنطن : اوروبا، على الرغم من رغبة اوباما في اقامة مثل هذه العلاقة التي عبر عنها مراراً. فقد خلف سلف اوباما ميراثاً ثقيلاً ومريراً هنالك والذي اصلحه اوباما، بدرجة كبيرة، بِلُغَةِ الرأي العام . الا ان التعاون الاستراتيجي الجوهري بخصوص أي معيار عالمي لا يكون ممكناً مع شريكٍ لا يمتلك قيادة سياسية محددة ومُفَوضَّة بل وتفتقد ايضاً إجماعاً داخلياً (فيما بين الدول الاوروبية) يتعلق بدور اوروبا العالمي.

عليه، تكون نية اوباما في إعادة الحياة للشراكة الاطلسية مقتصراً بالضرورة على الحوارات مع الدول الاوروبية الرئيسة الثلاث ذات النفوذ الدولي الحقيقي: المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا . بيد

* أي الصين والولايات المتحدة. (المترجمة)

ان الاستفادة من هذه الحوارات تقتصر وتتراجع بسبب الخلافات الشخصية والسياسية بين قادة هذه البلدان الثلاث ... هذا ناهيك عن الآمال السياسية الغامضة لرئيس الوزراء البريطاني، وانشغال الرئيس الفرنسي بتحقيق شهرة شخصية، وتفضيل المستشارة الالمانية النظر نحو الشرق (شرق اوروبا). ولعل ظهور وجهة نظر عالمية موحدة ومن ثّم مؤثرة يستطيع معها اوباما ان يتعاون بفاعلية، يبدو امراً غير مطروح على بساط الارجحية قريباً.

المُعّوقات الداخلية

بعد ذاك، ماذا يمكن ان يُقال عن سياسة اوباما الخارجية؟ حتى الآن، خرجت سياسته بتوقعاتٍ أكبر من تحقيقها انجازات استراتيجية . مع ذلك، غيّر اوباما وعلى نحو مهم السياسات الاميركية المتعلقة بالتحديات الثلاث الاكثر عُجالة التي تواجه الولايات المتحدة. ولكن على الولايات المتحدة، بصفتها بلداً ديمقراطياً، ان تبني قرارات سياستها الخارجية بناءً على التوافق السياسي الداخلي. ولسوء حظ اوباما بات شان الحصول على ذلك الدعم أكثر عُسرةً ومرد الامر نقاط ضعف نُظمية ثلاثة تُعيق مواصلة سياسة خارجية ذكية وحاسمة في وضع عالمي مُعقد تعقيداً متزايداً.

تتمثل نقطة الضعف الاولى في ان جماعات الضغط (اللوبيات) على السياسة الخارجية باتت اليوم أكثر تأثيراً في السياسة الاميركية . وبفضل وصولها الى الكونجرس، فان عدداً من جماعات الضغط .. بعضها يمتلك الموارد المالية الكافية وبعضها الاخر تدعمه مصالح خارجية.. اخذت تدعم، الى درجة غير متوقعة، تّدخلاً تشريعياً في عملية صنع السياسة الخارجية . والآن أكثر من أي وقت مضى، لا يعارض الكونجرس بفاعلية قرارات السياسة الخارجية فحسب بل وحتى يفرض بعضها على الرئيس . فالتشريع المُعلَّق حول فرض العقوبات على ايران ماهو الا احد الامثلة على ذلك . ولا جرم في القول ان هذا التدخل الذي يقوم به الكونجرس وتدعمه جماعات الضغط يمثل عائقاً خطيراً في رسم سياسة خارجية أُريد لها ان تكون مستجيبة ومتفاعلة مع حقائق السياسة العالمية التي ما فتئت تتغير وتجعل من العسير بمكان ضمان ان مصالح الولايات المتحدة .. وليست المصالح الاجنبية..هي نقطة الانطلاق ولها الاولوية.

اما نقطة الضعف النُظمية الثانية، كما وثقت ذلك دراسة قامت بها مؤسسة راند عام ٢٠٠٩ ، فهي تخص الانقسام الايديولوجي المُعمّق الذي يُعسر التوقعات بشأن الوصول الى توافق فاعلٍ بين الحزبين حول السياسة الخارجية . بل وشجع على ادخال الدهماوية في حسم الصراعات السياسية وتسميم الخطاب السياسي . والامر الأسوء ان تُمسي اللغة الخطابية التي تعبر عن الذم والكره الشخصي وكذلك العنف لها قدم سبق في م حيط النقاش السياسي الذي لا يخضع لتدقيق

الحقائق ولا الى قوانين التشهير.

أخيراً وليس اخراً، تمتلك الولايات المتحدة، كمثلها من البلدان الديمقراطية الواسعة، واحداً من الرأي العام الاقل إطلاعاً ودراية بالشؤون العالمية . فالعديد من الاميركان، مثلما اظهرت استطلاعات للرأي مختلفة قامت بها مجلة ناشينال جيوغرافيك (National Geographic) ، ليسوا حتى على إطلاعٍ بالجغرافية العالمية الاساسية . وان معرفتهم بتاريخ وثقافة البلدان الاخرى ليست افضل حالاً. فكيف لشعبٍ ليس على إطلاع بالجغرافية أو التاريخ الخارجي ان يكون له فه م أوّلي، لنقل، عن المعضلات الجيوبوليتكية التي تواجهها الولايات المتحدة في افغانستان وباكستان؟ ومع الانحدار المتسارع في انتشار الصُحف وسطحية التقارير المُتلفزة الاخبارية، تغدو الاخبار الموثوقة والتي تجيء في الوقت المناسب حول القضايا العالمية الحساسة أقل توفـراً لعموم الشعب. في ذلك السياق، تميل الحلول المُصاغة صياغة دهماوية الى ان تُمسي أكثر اغراءً في اللجوء اليها لا سيما في اللحظات الحرجة.

تُعسر نقاط الضعف النُظمية الثلاثة انفة الذكر سوية الجهود الساعية للحصول على تأييد شعبي لسياسة خارجية عقلانية متناغمة مع تعقيد المُعضلات العالمية التي تواجهها الولايات المتحدة. ان الموهبة التي يتمتع بها اوباما هي في ان يقود الجميع من خلال التوفيق بينهم . وتلك كانت خبرته السياسية، والمفتاح لنجاحه الانتخابي. ويكون امر التوفيق بين الجميع المدعوم بالالهام الشخصي والتعبير عن آمال وتطلعات الجماهير هي ، في الحقيقة، الحافز الاهم لتحريك أي اجندة سياسية نحو ديمقراطية واسعة . وراح اوباما يبرهن، في حملته الانتخابية، انه كان وراء كل من تحقيق التوافق الاجتماعي والتعبئة السياسية . بيد انه لم ينتقل، حتى الآن، من الخطيب المفوه الى رجل الدولة القوي. فلا ريب في ان تأييد شئ ما يحدث ليس الامر ذاته كما لو جعله يحدث.

وفي ظل الحقائق الصعبة للشؤون العالمية، تتطلب القيادة ايضاً حزماً صارماً في تخطي المعارضة الخارجية، وفي الفوز بدعم الاصدقاء، والتفاوض جدياً مع الدول المُعادية حينما يكون ضرورياً، والحصول على الاحترام حتى من تلك الدول التي يكون للولايات المتحدة، احياناً، مصلحة في تخوّيفها . من أجل هذه الاهداف، فان اللحظة الأمثل للجمع بين المطامح القومية والقيادة الحاسمة هي عندما تكون السلطة الشخصية للرئيس في أعلاها .. خلال العام الاول من توليه المنصب غالباً . بالنسبة للرئيس اوباما، فان الازمة الاقتصادية هيمنت، لسوء الحظ، على عامه الاول رئيساً، وأنشغل بالكفاح من أجل اصلاح نظام الرعاية الصحية . ومن ثّم، ربما تكون السنوات الثلاثة المقبلة أكثر عسرة؛ ولكن من اجل المصلحة القومية للولايات المتحدة ولصالح الانسانية

جمعاء يكون من الحيويّ حقاً لاوباما مواصلة، بجرأة متشبثة، آماله السامية التي اطلق لها العنان.